رسالة التوحيد

العالم الكبريائي الحكيم الرباني والفقيه الصمداني
مفتاح علوم أهل البيت عليهم السلام
الشيخ الأوحد أحمد بن زين الدين الأحسائي
١١٦٦ - ١٢٤١هـ

طبع بأمر وإشراف
المرجع الأعظم آية الله المعظم خادم الشريعة الغراء
الحاج ميرزا عبد الرسول الأحقاقي
دام ظله العالي

لجنة النشر والتوزيع
جامع الإمام الصادق عليه السلام
دولة الكويت

رسالة التوحيد

العالم الكبريائي الحكيم الرباني والفقيه الصمداني
مفتاح علوم أهل البيت عليهم السلام
الشيخ الأوحد أحمد بن زين الدين الأحسائي
١١٦٦ ~ ١٢٤١ هـ

طبع بأمر وإشراف
المرجع الأعظم آية الله المعظم خادم الشريعة الغراء
الحاج ميرزا عبد الرسول الأحقاقي
دام ظله العالي

لجنة النشر والتوزيع
جامع الإمام الصادق عليه السلام
دولة الكويت

حقوق الطبع محفوظة

١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م
الطبعة الأولى

موقع الأوحد
Awhad.com

تمهيد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين ، أما بعد فيقول العبد المسكين أحمد بن زين الدين الإحسائي أنه قد عرض لي وارد وأنا في بعض صلوات النوافل ففتح لي فهم بعض معاني أحد من ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾[1] وما يراد منه فأردت أن أثبت بعض ما ورد علي من معنى أحد في السورة الشريفة لينبه لمحض التوحيد من كان له قلب من طالبي المراتب العالية من إخواننا المؤمنين ﴿أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَ هُوَ شَهِيدٌ﴾[2] وينبغي أن أذكر قبل ذلك بعض كلام أهل اللغة والعلماء وما أشاروا إليه من الشبه والأجوبة من باب المقدمة لأنه هو الذي أنست به أفهام الأكثرين ليكون سلما يرتقون به إلى ما أشير إليه تسهيلا للبيان والله سبحانه هو المستعان رجاء أن يعثر الطالب للعرفان على مراد سادات الزمان عليهم سلام الرحمن الذي خلق الإنسان وعلمه البيان من التوحيد الذي هو من نهايات الإيمان في رتبة الإمكان .

---

(١) الإخلاص ١ (٢) ق٣٧ .

المقدمة

فأقول إن أحد عند أهل اللغة بمعنى الواحد وكذا في ظاهر بعض الأخبار قال في النهاية وفي حديث الدعاء أنه قال لسعد وكان يشير في دعائه بالإصبعين أحد أحد ، أي أشير بإصبع واحدة بأن الذي تدعو إليه واحد وهو اللّه تعالى انتهى .

وفي القاموس الأحد بمعنى الواحد ويوم من الأيام جمعه آحاد وأحدان أو ليس له جمع أو الأحد لا يوصف به إلا اللّه سبحانه وتعالى لخلوص هذا الاسم الشريف له تعالى ويقال للأمر المتفاقم أحدي الأحد وفلان أحد الأحدين وواحد الأحدين وواحد الآحاد وواحدي الأحد لا مثل له وهو أبلغ المدح هي .

أقول : وظاهر ما ذكره من المبالغة والشهرة في أحد إنما هو مستفاد من الإضافة لا من نفسه وقال في النهاية في أسماء اللّه تعالى وهو الفرد الذي لم يزل وحده ولم يكن معه آخر وهو اسم بني لنفي ما يذكر معه من العدد تقول ما جاءني أحد والهمزة فيه بدل من الواو وأصله وحد لأنه من الوحدة هي .

وقال الأزهري (الفرق بين الواحد والأحد أن الأحد بني لنفي ما يذكر معه من العدد تقول ما جاءني أحد ، والواحد اسم بني لمفتتح العدد تقول جاءني واحد من الناس ولا تقول جاءني أحد ، والواحد هو المتفرد بالذات في عدم المثل والنظير ، والأحد المتفرد بالمعنى) .

وقيل الأحد هو الذي لا يتجزأ ولا يقبل الانقسام ولا نظير له ولا مثل ولا يقبل مع هذين الوصفين إلا اللّه تعالى .

وفي توحيد الصدوق (الأحد معناه أنه واحد في ذاته) قال السيد نعمة اللّه في شرح هذا الكلام (هذا مبني على ترادف الواحد والأحد كما هو أحد القولين) وقال(يجوز أن واحدا من الدواب أو الطير أو الوحوش أو الإنس) قال السيد نعمة اللّه (محصل هذا الفرق أن الواحد يطلق على الإنسان وغيره بخلاف الأحد فإنه لا يطلق إلا على الإنسان ، يعني أن الواحد أعم موردا لكونه يطلق على كل من يعقل وغيره ولا يطلق الأحد إلا على من يعقل ، وذكر المحققون وجها آخر للفرق بينهما إذا وقعا في سياق مثل هذا النفي وهو أن قولك

ليس في الدار واحد لا يقتضي استغراق النفي مطلقا فيجوز أن يكون فيها اثنان بخلاف قولك ليس في الدار أحد فإنه يقتضي استغراق الآحاد وغيرها ، وذكر الشهيد طاب ثراه أن الواحد يقتضي نفي الشريك بالنسبة إلى الذات والأحد يقتضي نفي الشريك بالنسبة إلى الصفات) انتهى كلام السيد نعمة اللّه .

وعبارة الصدوق في التوحيد هكذا (الواحد الأحد معناه أنه واحد في ذاته ليس بذي أبعاض ولا أجزاء ولا أعضاء ولا يجوز عليه الأعداد والاختلاف لأن اختلاف الأشياء من آيات وحدانيته مما دل به على نفسه ، ويقال لم يزل اللّه واحدا ، ومعنى ثان أنه واحد لا نظير له فلا يشاركه في معنى الوحدانية غيره لأن كل من كان له نظراء وأشباه لم يكن واحدا بالحقيقة ، ويقال فلان واحد الناس أي لا نظير له فيما يوصف به ، واللّه واحد لا من عدد لأنه عز وجل لا يعد في الأجناس ولكنه واحد لا نظير له ، وقال بعض الحكماء في الواحد والأحد إنما قيل واحد لأنه متوحد والأول لا ثاني معه ثم ابتدع الخلق كلهم محتاجا بعضهم إلى بعض ، والواحد من

العدد في الحساب ليس قبله شيء بل هو قبل كل عدد ، والواحد كيف ما أدرته أو جزأته لم يزد فيه شيء ولم ينقص منه شيء تقول واحد في واحد فلم يزد عليه شيء ولم يتغير اللفظ عن الواحد فدل على أنه لا شيء قبله على أنه محدث الشيء ، وإذا كان هو معنى محدث الشيء دل على أنه لا شيء بعده ، فإذا لم يكن قبله شيء ولا بعده شيء فهو المتوحد بالأزل فلذلك واحد أحد ، وفي الأحد خصوصية ليست في الواحد تقول ليس في الدار أحد فهو مخصوص بالآدميين دون سائرهم ، والأحد ممتنع من الدخول في الضرب والعدد والتشبيه وفي شيء من الحساب وهو منفرد بالأحدية ، والواحد منقاد للعدد والقسمة وغيرهما داخل في الحساب تقول واحد واثنان وثلاثة فهذا العدد والقسمة ، والواحد علة العدد وهو خارج من العدد وليس بعدد وتقول واحد في اثنين وثلاثة فما فوقها ، وتقول في القسمة واحد بين اثنين أو ثلاثة لكل واحد من الاثنين واحد ونصف ومن الثلاثة ثلث فهذه القسمة ، والأحد ممتنع في هذه كلها لا يقال أحد ولا اثنان ولا

أحد في أحد ولا واحد في أحد ولا يقال أحد بين اثنين ، والأحد والواحد وغيرهما من هذه الألفاظ كلها مشتقة من الوحدة)[1] انتهى كلامه في كتاب التوحيد .

وفيه قال الباقر عليه السلام (الأحد الفرد المتفرد والأحد و الواحد بمعنى واحد و هو المتفرد الذي لا نظير له و التوحيد الإقرار بالوحدة و هو الانفراد و الواحد المتباين الذي لا ينبعث من شيء و لا يتحد بشيء و من ثم قالوا إن بناء العدد من الواحد و ليس الواحد من العدد لأن العدد لا يقع على الواحد بل يقع على الاثنين فمعنى قوله اللَّهُ أَحَدٌ المعبود الذي يأله الخلق عن إدراكه و الإحاطة بكيفيته فرد بإلهيته متعال عن صفات خلقه)[2] .

وبإسناده إلى المقدام بن شريح بن هانئ عن أبيه قال (إن أعرابيا قام يوم الجمل إلى أمير المؤمنين ع فقال يا أمير المؤمنين أ تقول إن الله واحد قال فحمل الناس عليه قالوا يا أعرابي أ ما ترى ما فيه أمير المؤمنين من تقسم القلب فقال أمير المؤمنين ع

---

(١) التوحيد ١٩٥ (٢) التوحيد ٩٠

دعوه فإن الذي يريده الأعرابي هو الذي نريده من القوم ثم قال يا أعرابي إن القول في أن الله واحد على أربعة أقسام فوجهان منها لا يجوزان على الله عز و جل و وجهان يثبتان فيه فأما اللذان لا يجوزان عليه فقول القائل واحد يقصد به باب الأعداد فهذا ما لا يجوز لأن ما لا ثاني له لا يدخل في باب الأعداد أ ما ترى أنه كفر من قال ثالث ثلاثة و قول القائل هو واحد من الناس يريد به النوع من الجنس فهذا ما لا يجوز عليه لأنه تشبيه و جل ربنا عن ذلك و تعالى و أما الوجهان اللذان يثبتان فيه فقول القائل هو واحد ليس له في الأشياء شبه كذلك ربنا و قول القائل إنه عز و جل أحدي المعنى يعني به أنه لا ينقسم في وجود و لا عقل و لا وهم كذلك ربنا عز وجل)[1] .

ومثل معناه ما في رواية الفتح بن يزيد الجرجاني عن أبي الحسن الرضا عليه السلام [2] .

---

(١) التوحيد ٨٣

(٢) عن الفتح بن يزيد الجرجاني عن أبي الحسن عليه السلام قال سمعته يقول هو اللطيف الخبير السميع البصير الواحد الأحد الصمد الذي لم يلد و لم يولد و لم يكن له كفوا أحد منشئ الأشياء و مجسم الأجسام و مصور الصور =

وقال التفتازاني في إعراب كلمة لا إله إلا اللّه ما حاصله أن لفظة اللّه موضوعة للذات المتشخصة لا للمفهوم الكلي وإلا لم تكن لا إله إلا اللّه مفيدة للتوحيد .

قيل عليه يمكن أن يستدل على أن لفظة اللّه موضوعة للمفهوم الكلي لو كانت موضوعة للذات المتشخصة لم تكن ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ مفيدة للتوحيد إذ التوحيد إنما يستفاد منه

= لو كان كما يقولون لم يعرف الخالق من المخلوق و لا المنشئ من المنشأ لكنه المنشئ فرق بين من جسمه و صوره و أنشأه و بينه إذ كان لا يشبهه شي ء ولا يشبه هو شيئا قلت أجل جعلني الله فداك لكنك قلت الأحد الصمد و قلت لا يشبه هو شيئا و الله واحد و الإنسان واحد ليس قد تشابهت الوحدانية قال يا فتح أحلت ثبتك الله إنما التشبيه في المعاني فأما في الأسماء فهي واحدة و هي دلالة على المسمى و ذلك أن الإنسان و إن قيل واحد فإنما يخبر أنه جثة واحدة و ليس باثنين فالإنسان نفسه ليس بواحد لأن أعضاءه مختلفة و ألوانه مختلفة غير واحدة و هو أجزاء مجزأة ليست بسواء دمه غير لحمه و لحمه غير دمه و عصبه غير عروقه و شعره غير بشره و سواده غير بياضه و كذلك سائر الخلق فالإنسان واحد في الاسم لا واحد في المعنى و الله جل جلاله هو واحد في المعنى لا واحد غيره لا اختلاف فيه و لا تفاوت و لا زيادة و لا نقصان فأما الإنسان المخلوق المصنوع المؤلف من أجزاء مختلفة و جواهر شتى غير أنه بالاجتماع شي ء واحد قلت جعلت فداك فرجت عني فرج الله عنك (التوحيد ١٨٥) .

لو أفاد أن هذا المفهوم الكلي أحد لا فرد سواه ، وأما إذا أفاد أن هذا الذات المتشخصة أحد فلا يستفاد منه إلا أن هذا الفرد من هذا المفهوم الكلي أحد ، ولا يستفاد منه أنه لا فرد لهذا المفهوم سواه .

قيل فيه ، أولا :إنما يتجه على تقدير كون هو ضمير الشأن والجملة بعده مبتدأ وخبر خبر عنه ، أما على تقدير كونه راجعا إلى المعبود كما ورد في التفسير أنهم قالوا له صلى اللّه عليه وآله أخبرنا عن إلهك ما هو فنزلت الآية أي قل في جوابهم هو اللّه أحد فيكون أحد خبرا بعد خبر فلا اتجاه له .

وثانيا : أنه على تقدير ذلك فالتوحيد مستفاد من آخرها وهو قوله ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ ﴾ [1] فتأمل .

أقول :لا بأس بإيراد بعض الإيراد على بعض ما ذكرنا عن بعضهم وبيان بعض ما قد يخفى من كلام أئمة الهدى عليهم السلام مما استفدته من كلامهم صلوات اللّه عليهم أجمعين ، فقول أهل اللغة أن أحد بمعنى واحد مبني على ظاهر اللغة

---

(١) الإخلاص ٤

العربية أنحاء استعمالاتها سبعون نحوا ، روى الشيخ المفيد ومحمد بن الحسن الصفار في بصائر الدرجات بإسنادهما عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال (إني لأتكلم على سبعين وجها في كلها المخرج)[1] .

وبإسنادهما عن محمد بن مسلم في البصائر عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن الأحول عن أبي عبدالله عليه السلام قال (أنتم أفقه الناس ما عرفتم معاني كلامنا)[2] .

وروى المفيد وروى صاحب البصائر عن أبي بصير قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول ((إني لأتكلم بالكلمة الواحد لها سبعون وجها إن شئت أخذت كذا وإن شئت أخذت كذا)[3] .

وبالجملة فالأحاديث في هذا المعنى مستفيضة ، وأسفل الوجوه ما هو المعروف الجاري على ألسنة العرب والبوادي مثل جعل الأحد والواحد بمعنى واحد ومن ثم تنبه أهل العرفان لشيء آخر فجعلوا الأحد لتفريد الذات والواحد للأسماء

(١) (٢) بصائرالدرجات ٣٢٨

(٣) الاختصاص ٢٨٨ ، بصائرالدرجات ٣٢٩

والصفات ، فإذا قيل أحد في ذاته دل على انفراد الذات عن كل ما سواها ودل على بساطتها ، وإذا قيل واحد في صفاته وأسمائه دل على اختصاصها فقطولم يدل على بساطتها ولا على اتحادها وكذا لو قلت واحد في صفته واسمه ، فلا تتوهم من ذكري الصفات والأسماء بالجمع أن المانع من إفادة واحد البساطة والانفراد ذكري لها بالجمع إذ لا فرق في الإفادة بين الجمع والانفراد بخلاف ما قلت أحد في صفاته وأسمائه فإنه لو فرض استعماله في الصفات والأسماء كان إما أن يكون جريا على الظاهر من كون أحد بمعنى واحد ، أو أن المعنى أن صفاته وأسماءه ليس فيهما نسب أو ارتباط بحيث يكون يحدث من الوصف والتسمية اقتران بالذات وارتباط أو ارتباط أو نسبة غير ما يراد منهما لأنفسهما فافهم فإنه دقيق عميق .

ومعنى آخر للفرق أن الأحدية هي جهة التوحيد في أربعة أنحاء .

الأول :أنه تعالى واحد في ذاته فليس له ضد قال تعالى ﴿لا تَتَّخِذُوا إِلهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّما هُوَ إِلهٌ واحِدٌ﴾ [1] .

(١)المائدة ٥١

والثاني :أنه تعالى واحد في صفاته فليس له ند قال ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾[1] .

والثالث :أنه تعالى واحد في فعله فليس له شبيه قال تعالى ﴿هذا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي ما ذا خَلَقَ الَّذينَ مِنْ دُونِهِ ﴾[2] وقال تعالى ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ هَلْ مِنْ شُرَكائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ مِنْ ذلِكُمْ مِنْ شَيْءٍ ﴾[3] .

والرابع :أنه تعالى واحد في عبادته قال تعالى ﴿فَمَنْ كانَ يَرْجُوا لِقاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صالِحاً وَ لا يُشْرِكْ بِعِبادَةِ رَبِّهِ أَحَداً ﴾[4] .

فالطرق أربعة ، هو تعالى واحد في كل واحد ويجمعها معنى أحد ، فمثال ذلك في هذا اللفظ المحسوس ولله المثل الأعلى واحد واحد واحد واحد يجمعها أربعةفإن أربعة الآية الأحدية وواحد واحد واحد واحدية الواحدية ، وأيضا واحد من نوع العدد فيلحظ عدد قواه وهي تسعة عشر تنقص عن

---

(١) الشورى١١
(٢) لقمان ١١
(٣) الروم ٤٠
(٤) الكهف ١١٠

التمام بواحد وهو من نوع العدد فليحظ عدد قواه وهي تسعة عشر وهكذا لأنها من نوع الصفات المفتقرة في الوجود والتحقق والبقاء إلى الذوات وبها يكون التمام ، فإذا أردت تمام عدد قوى واحد فأضفه إلى أحد فيتم عدد الوجود الراجح أعني العشرين المستنطقة بالكاف المعبر بها عن المشيئة التي هي أكبر آيات الذات ، ولا يلحظ عدد قوى أحد لأنه ليس من نوع العدد فلا يتمم عدد العشرين بواحد منه .

وأما قول أهل اللغة أن أحد أول العدد تقول أحد واثنان وأحد عشر وإحدى عشرة فإن المراد من أحد هنا الواحد ، فلذا قيل في أحد أصله واحد فأبدل الواو همزة وحذفت الألف التي في واحد لعدم صلوحها للابتداء لعدم تحركها لأنها صورة بلا حركة .

وقيل أَحَدَ وَحَدَ أبدلت الهمزة من الواو المفتوحة كما أبدلت من المضمومة مثل أجوه في وجوه ومن المكسورة مثل إشاح في وشاح ، ولم يبدلوا من الواو المفتوحة إلا في أحد في وحد وامرأة أناة من الونى بمعنى الفتور ، وهذا جار على ظاهر اللغة

من أن الأحد بمعنى الواحد لما فيه من الخفة فإنه في أحد عشرة أخف من واحد عشر ، ولما فيه كما قيل أنه بمعنى الأول ومنه يوم الأحد أي يوم الأول من الأسبوع وهذا من الفروق أيضا فإن واحد لا يكون بمعنى أول .

وعلى قول صاحب القاموس جمعه آحاد أنه يحتمل أن يكون جمع واحد أو جمع أحد بمعنى واحد على استعمال ظاهر وأما أحد من حيث هو باعتبار مادته وهيئته فلا يصح أن يكون له جمع لأن الجمع مناف له حينئذ فإذا جمع كان ما جمع بمعنى الواحد ، ولذا قال (أو ليس له جمع) ثم ردد فقال (أو الأحد لا يوصف به إلا اللّه لأن مقتضى مادته وهيئته محض الوحدة والانفراد البساطة والاتحاد) ولذا قال ابن الأثير في النهاية (وهو اسم بني لنفي ما يذكر معه من العدد) وكذلك قال غيره ، وما مثلوا به لمعنى ما بني له من أنك تقول ما جاءني أحد كما قال الأزهري وغيره غلط لأن النفي الذي استفادوه إنما هو من تأليف الكلام مع أحد فلم يكن أحد نفسه بني لنفي ما يذكر معه من العد وإنما حصل

لهم من ما النافية ، ومعنى أنه بني لنفي ما يذكر معه من العدد أن الألف والحاء والدال ألفت هذه الهيئة لنفي السواء مطلقا ، ولما كان الممكن لا ينفك عن السوى اختص الوصف بأحد باللّه عز وجل فالنفي المشار إليه أفادته مادة أحد وهيئته ولهذا لا يستعمل الواحد بمعنى الأول ويأتي إنشاء اللّه بيان ما أردنا بيانه .

وقول الأزهري (والواحد هو المتفرد بالذات في عدم المثل والنظير) يدل على ما أشاروا إليه من أن الواحد ليستعمل لتفريد الصفات فإنك إذا قلت زيد واحد الناس دل على أنه منفرد بصفاته ولا يدل على أنه بسيط أو أنه أولهم أو أنه لا يشابههم في الذات أو في الخلقة أو غير ذلك مما هو ذاتي له بل دل على أنه منفرد عنهم بصفاته أو بأفعاله مما يدل سياق الكلام عليه بخلاف أحد فإن قول الأزهري فيه (والأحد المتفرد بالمعنى) يدل على أنه ناف للمشاركة في نفس الذات فلا يشابهه في ذاته الغير لا في مادة الذات ولا في صفاتها التي هي الذات كما نشير إلى بيانه إنشاء اللّه تعالى .

وقيل الأحد هو الذي لا يتجزأ ولا يقبل الانقسام ولا نظير له ولا يقبل هذين الوصفين إلا اللّه تعالى ، وهذا القول يطابق قول الأزهري في المعنى إذ الانفراد الذي دل عليه أحد ليس في الصفات كما دل عليه الواحد بل الانفراد المستفاد من أحد هو ما اختص بمعنى الذات فمن صدق عليه أحد لا يتجزأ وإلا لشاركه في معناه كل متجزئ ولا يقبل الانقسام وإلا لشاركه كل قابل للانقسام ، ولا نظير لذاته في الكنه والبساطة والتجرد وقطع جميع النسب والتعلقات والارتباطات وجميع أنواع المشابهة وجهاتها ، ومن وجد في معناه وذاته شيء من هذه الأمور المشار إلى نفيها عن ذات من صدق عليه أحد لا يصدق عليه أحد متفردا بالمعنى بل شاركه في معناه من في معناه شيء من هذه الأمور المنفية عن معنى من صدق عليه أحد وهذا خلف .

وقول السيد نعمة اللّه في قول الصدوق الأحد معناه أنه واحد في ذاته في شرح هذا الكلام (هذا مبني على ترادف الواحد والأحد كما هو أحد القولين) ، فيه أنّا قد قدمنا أن

الأحد هو المتفرد في جهات أربع عن المشاركة في ذاته وصفاته وأفعاله وعبادته بمعنى أنه باعتبار تعدد جهات التوحيد الذي أفاده من وصف من صدق عليه أحد لا بد أن يكون واحدا في ذاته بمعنى أنه واحد لا اثنان وواحد في صفاته بمعنى أنه متفرد بها وواحد في أفعاله بمعنى أن ما سواه لا يقع منه فعل مشابه لشيء من أفعاله كما قال تعالى ﴿هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ وواحد في عبادته لأن عبادته التي يستحقها وتليق بجلاله أن يقطع العابد نظره عن الالتفات إلى ما سواه في التوجه إليه تعالى والدعاء والرجاء والخوف والاعتماد والتوكل والثقة والتفويض والمعول وفي كل شيء مما يرجع إلى الخلق والرزق والممات والحياة من المقاصد والأعمال والأفعال والأحوال والأقوال بحيث لا يجد في وجوده ولا في وجدانه شيئا غير معبوده عز وجل ، ومن تفرد في هذه الجهات الأربع التي أفاد الواحد التفرد كل واحدة منها فهو الأحد ، ولا يقال في التثبيت التوحيد أحد في ذاته أحد في صفاته أحد في أفعاله أحد في عبادته لما بين المعنى المقصود والمعنى المستفاد من أحد من التدافع إلا أن يراد من الأحد معنى

الواحد بالجريان على ظاهر اللغة لأن الواحد يفيد الانفراد والأحد يفيد الاتحاد .

وما ورد على السيد نعمة اللّه من جهة ما استفاده من عبارة الصدوق من الترادف وارد على عبارة الصدوق بالطريق الأولى ، وقول الصدوق (يجوز أن واحدا من الدواب أو الطير أو الوحوش أو الإنس) وقال عليه السيد نعمة اللّه (محصل هذا الفرق أن الواحد يطلق على الإنسان وغيره بخلاف الأحد فإنه لا يطلق إلا على الإنسان ، يعني أن الواحد لأعم موردا لكونه يطلق على من يعقل وغيره ولا يطلق الأحد إلا على من يعقل كما تقدم) .

أقول وهذا أحد الفروق وهو كذلك إلا أن قوله في الواحد لكونه يطلق على من يعقل وغيره فيه أن صدقه على من يعقل ليس كصدق أحد على من يعقل لأن صدق واحد على من يعقل من حيث الانفراد لا غير بخلاف أحد فإن صدقه عليه من حيث الاتحاد فلا يجتمعان فيمن يعقل بجهة واحدة ليصح كون الواحد أعم موردا فافهم .

وما ذكره المحققون وجها آخر للفرق بين الواحد والأحد إذا

وقعا في سياق مثل هذا النفي وهو أن قولك ليس في الدار واحد لا يقتضي استغراق النفي مطلقا فيجوز أن يكون فيها اثنان بخلاف قولك ليس في الدار أحد فإنه يقتضي استغراق الآحاد وغيرها .

أقول :هذا متجه إلا أنه لم يكن ذلك حاصلا من خصوص لفظ أحد وإلا كان بنفسه مفيدا للعموم إذا وقع في سياق الثبوت فلا تفيد سورة التوحيد ما أريد منها من محض التوحيد الذي دلت عليه ، وما قيل من أنها إنما أفادت التوحيد بآخرها غلط فاحش فإن قوله ﴿ ولم يكن له كفوا أحد ﴾ إنما وقع مبانا لما دل عليه في أولها لأن أحد الذي يقع في سياق النفي كما مثلوا به إنما دل على استغراق الآحاد بمعونة النفي لأنهم يريدون منه مفهوم كلي فإنهم إذا أجابوا به سؤال هل في الدار أحد قالوا في الدار أحد ولا يدل على الوحدة فيما يفهمون منه بل يصدق على ما إذا كان في الدار مائة ، ولو كان بني لنفي ما يذكر معه من العدد لما صح قولهم في الدار أحد وإن كان جوابا لأن العموم في السؤال إنما استفيد من النفي والاستفهام

، نعم هذا يصح في واحد لأنه يصح فيه أن يقال أنه بني لنفي ما يذكر معه من العدد ، ولهذا قلنا تقول هو تعالى واحد في ذاته واحد في صفاته واحد في أفعاله واحد في عبادته .

ولا تقول أحد في ذاته أحد في صفاته أحد في أفعاله أحد في عبادته .

والحق الذي أجراه المتفضل الكريم المبتدئ بالنعم قبل استحقاقها عز وجل على خاطري وله الحمد والشكر أن أحد الواقع في الإثبات كما هو في أول سورة التوحيد هو المفيد ببنيته المركبة من مادته وصورته لا غير ذلك لمحض التوحيد الذي استفاد الإشارة إليه بعض الأعلام فيما رواه عاصم بن حميد رفعه قال سئل علي بن الحسين ع عن التوحيد فقال إن الله عز و جل علم أنه يكون في آخر الزمان أقوام متعمقون فأنزل الله عز و جل ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾و الآيات من سورة الحديد إلى قوله ﴿ وَ هُوَ عَلِيمٌ بِذاتِ الصُّدُورِ ﴾ فمن رام ما وراء هنالك هلك)[1] بأن المراد من هذا الكلام إعجاز

(١) التوحيد ٢٨٣

الأقوام المتعمقين حيث تنحط أفهامهم ومبالغ إدراكاتهم عن الوصول إلى أدنى ما ضمنها مما يدل على توحيده ، وأما ما فهمه البعض الآخرون من أن المراد ردع الأقوام المتعمقين عن التعمق والاقتصار على ظاهرها والاكتفاء عن فهمها بأن يقرأها كما تقرأها الناس وتقول كذلك اللّه ربي كذلك اللّه ربي ويكفيه هذا القول عن معرفة المراد منها مع أنها لو اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثلها لم يأتوا بمثلها ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا ، ولا ريب أن المعنى الأول أوفق بمقام القرآن الذي تضمنت الكلمة الواحدة منه كل ما يحتاج إليه الخلق كما يأتي في تفسير الصمد فإن قوله ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ اشتمل على جميع أنحاء مدارك التوحيد بما لا يحيط به إلا اللّه تعالى ومن أطلعهم عليه من أنبيائه ورسله وحججه صلى اللّه عليهم أجمعين ، وأنا أشير إلى بيان ما قسم لي من معرفته وتوحيده من قوله أحد بنسبة مقامي وقدر حالي .

فأقول : إن أحد إذا وقع في الإثبات والكلام المبتدأ به كما في أول سورة التوحيد دل بمادته وصورته على محض التوحيد

والانفراد والتجريد عن جميع الاعتبارات والنسب والارتباطات والتعلقات والغايات وعن كل ما يصدق عليه اسم غير محض الذات البحت ، فالأحد هو الذي لا يصدر منه شيء ولا يصدر من شيء ولا يصل إليه شيء ولا يصل إلى شيء ولا في شيء ولا فيه شيء ولا على شيء ولا عليه شيء ولا يرتبط بشيء ولا يرتبط به شيء ولا يضاف إلى شيء ولا يضاف إليه شيء ولا ينتهي إلى شيء ولا ينتهي إليه شيء ولا يقع على شيء ولا يقع عليه شيء ولا ينتسب إلى شيء ولا ينتسب إليه شيء ولا يجهل شيئا ولا يجهله شيئا ولا يتعلق بشيء ولا يتعلق به شيء ولا يقترن به شيء ولا يتجزأ ولا ينقسم في وهم أو فرض أو حكم أو وجود أو وجدان ، ولا يضاده شيء ولا يناده شيء ولا يشاركه شيء ولا يساويه شيء ولا يشابهه شيء ولا يدانيه شيء ولا يستغني عنه شيء ، ولا يعرف بعموم ولا بخصوص ولا بكلية ولا بجزئية وكل ما يجوز حضوره معه بتحقق أو تجويز في كون أو إمكان أو بفرض أو بذكر أو إشارة حسية أو عقلية في وجود خارجي أو ذهني أو

نفس الأمر لكل ما يجري عليه اسم الإمكان ، فليس بأحد حقيقة إذ يلزم من كل ما ذكر أو لم يذكر من جنس ما ذكر شيء هو أحد وشيء آخر ولا يكون من يحضر معه شيء غيره في الخارج أو في الذهن أو في نفس الأمر بكل اعتبار وفرض أحدا على الحقيقة ، لأن من هو أحد لا يكون غير أحد ، وكل ما أشرنا إليه وما لم نشر إليه مما دخل في الإمكان لا يتناوله لفظ أحد الواقع في سياق الثبوت ابتداء لا بإثبات ولا بنفي ، أما الإثبات فظاهر مما ذكرنا وأما النفي فلأن أحد وإن اعتبرت فيه التجرد عما ذكر ونحوه لا يصح أن ينسب إليه ما نفي عنه وإنما نفي ما نفي عنه منسوب إلى نفس المنفي كما قال الرضا عليه السلام (كنهه تفريق بينه وبين خلقه وغيوره تحديد لما سواه)[1] .

يعني أنك إذا قلت أنه تعالى ليس بجسم لم يكن ليس بجسم وصفا سلبيا له كما توهمه المتكلمون وإنما هو تحديد

(١) عيون أخبارالرضا ١ / ١٤٩

للجسم ، ففي نفس الأمر هو وصف للجسم لكونه مسلوبا منفيا عن أوصاف القديم الفعلية فضلا عن الصفات الذاتية عز وجل ، فالنفي وصف للمنفي وتمييز له بالنفي فافهم .

وما قاله الرازي (ذكروا في الفرق بين الواحد والأحد وجوها) .

أحدها : أن الواحد يدخل في الأحد والأحد لا يدخل فيه .

وثانيها : أنك إذا قلت فلان لا يقاومه واحد جاز أن يقال لكنه يقاومه اثنان بخلاف الأحد .

وثالثها : أن الواحد يستعمل في الإثبات والأحد في النفي) كذا في البحار ، مبني على الوجه الظاهر من اللغة كما أشرنا إليه سابقا من تضمنه الشمول من جهة فهمهم منه الإطلاق أو العموم ومن ثم لا يعرفون منه أنه بني في نفسه للتفريد ونفي ما سواه إلا بمعونة وقوعه بعد النفي ولو كان المفهوم منه لنفسه كما عندهم الوحدة المحضة لكان لا يفيد إذا وقع بعد النفي الوحدة كما تقول في واحد في قولك ما في

الدار واحد فإنه يجوز أن يكون فيها اثنان وذلك لدلالته في نفسه على الوحدة ، فكان بين قولهم بأنه بني لنفي ما يذكر معه من العدد وبين تمثيلهم بوقوعه بعد النفي تدافع لا يدفع واضطراب لا يرفع وتوهم لا ينفع فإن أحد بني لنفي مطلق الكثرة وما يؤدي مؤداها كالتعدد والانقسام والتجزئة والاقتران والنسب والمدركية ، فإن من جاز أن يدركه غيره كان مثنى بذلك لما بينهما من الاقتران الحاصل من إدراك المدرك له وإدراكه لغيره لأن إدراكه تعالى الفعلي لمدركاته لما سواه يحصل منه اقتران بين المدرِك بكسر الراء والمدرَك بفتح الراء ولذا حكمنا على الفعل والفعلي بالحدوث لما بينهما من الاقتران اللازم من الارتباط ، وأما إدراكه بذاته لما سواه عز وجل فليس على نحو ما في الإمكان والممكنات ولذا قلنا أنه لا يعرف إلا هو فما يوصف به تعالى من الإدراك لا يحيط به الإمكان كما قال سيد الساجدين عليه السلام (وَ اسْتَعْلَى مُلْكُكَ عَلُوّاً سَقَطَتِ الأَشْيَاءُ دُونَ بُلُوغِ أَمَدِهِ وَ لا يَبْلُغُ أَدْنَى مَا اسْتَأْثَرْتَ بِهِ مِنْ ذَلِكَ أَقْصَى نَعْتِ النَّاعِتِينَ .ضَلَّتْ فِيكَ

الصِّفَاتُ ، وَ تَفَسَّخَتْ دُونَكَ النُّعُوتُ ، وَ حَارَتْ فِي كِبْرِيَائِكَ لَطَائِفُ الأَوْهَامِ كَذَلِكَ أَنْتَ اللَّهُ الأَوَّلُ فِي أَوَّلِيَّتِكَ ، وَ عَلَى ذَلِكَ أَنْتَ دَائِمٌ لا تَزُولُ) [1] .

والمراد بقوله (واستعلى) واللّه أعلم أي تملكك وإحاطتك بمملوكاتك لأنه لا يدخل تحت الضوابط الإمكانية فلا يجري عليه فرض الاقتران وتجويزه لا خارجا ولا ذهنا ولا في نفس الأمر وصح فرضه ووقوعه في الإدراك الفعلي للفرق بين الرب والعبد .

وقال السيد نعمة اللّه أيضا وذكر الشهيد طاب ثراه أن الواحد يقتضي نفي الشريك بالنسبة إلى الذات والأحد يقتضي نفي الشريك بالنسبة إلى الصفات .

أقول : أما أن الواحد يقتضي نفي الشريك بالنسبة إلى الذات فمن قوله تعالى ﴿وقال اللّه لا تَتَّخِذُوا إِلهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّما هُوَ إِلهٌ واحِدٌ﴾ وقد دل واحد على نفي الشريك بالنسبة إلى الذات إلا أنه لما كان الواحد مصدرا للأعداد بمعنى أن الأعداد

(١) الصحيفة السجادية مِنْ دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلامُ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ صَلاةِ اللَّيْلِ .

إنما تتألف من صفاته أو من تكرره على القولين كان مفيدا بمفهوم وحدته لانفراد الذات نفي الشريك في الذات وهو الضد الذي يلزم من مفهومه إفادة العدد فلذا أفاد نفي الشركة في الذات بمعنى ألا يكون له ثان أو يكون ثانيا لغيره فأفاد نفي التعدد ، وهذا معنى قولنا أنه يقتضي نفي الضد الذي يلزم من وجوده التعدد وإلحاق هذا المعنى بنفي الشركة في الصفات هو المراد من معناه إذ لا يفيد بساطة الذات فإذا قيل بالنسبة إلى الذات صح لكون المراد منه نفي تعدد الذات لا بساطتها وهو بهذا الاعتبار متجه .

وأما أن الأحد يقتضي نفي الشريك بالنسبة إلى الصفات فممنوع ، نعم لو عكس كان لكلامه وجه لأن الواحد يفيد نفي التعدد الراجع إلى الصفات والأحد يفيد ذلك بمفهوم ما دل عليه من الوحدة ويفيد البساطة وعدم الانقسام والتجزئة الراجع إلى الذات ، وعبارة الصدوق رضوان اللّه عليه في التوحيد هكذا (الواحد الأحد معناه أنه واحد في ذاته ليس بذي أبعاض ولا أجزاء ولا أعضاء . . إلخ) معناها المراد كما

ذكرنا .

وقول بعض الحكماء والواحد كيفما أدرته أو جزأته لم يزد فيه شيء ولم ينقص منه شيء . . إلخ ، والاستدلال على التوحيد الخاص بأن من لم يكن قبله شيء ولا بعده يجب أن يكون متوحدا بالأزل ربما يرد على ظاهره شيئان .

أحدهما : أنه يجوز أن يكون معه أشياء وإن لم تكن قبله أو بعده كما يذهب إليه أصحاب وحدة الوجود وكما نقل عن الملظى من قدم العالم .

وثانيهما : أن ظاهر قول هذا البعض فهو المتوحد بالأزل أن الأزل ظرف للقديم عز وجل وقتي أو مكاني وكلا الاحتمالين باطل وإلا تعددت القدماء .

وأما قولهم بأن أحد مخصوص بمن يعقل ويمتنع من الدخول في الضرب والعدد والتشبيه وفي شيء من الحساب ، وهو متفرد بالأحدية والواحد علة العدد وإن لم يدخل بكله يدخل ببعضه كما تقول نصف واحد وثلثه ويدخل في الضرب والقسمة والتجزئة والأحد ممتنع من هذه كلها فصحيح يحصل

بها الفرق بينهما .

وأما قول الباقر عليه السلام (الأحد الفرد المتفرد الأحد والواحد بمعنى واحد) فالذي يظهر لي أن قوله عليه السلام (بمعنى واحد) أنهما يجتمعان في حالة واحدة وهي التفرد بالصفة والفعل أي لا يشابهه في صفة ولا فعل ، والفرد الشامل لعدم الانقسام والتام في اتحاده معنى الأحد لا معنى الواحد وهذا ما يفهم منهما ، ويظهر لي أن الواحد في بعض وجوه العربية أنه هو المباين الذي لا ينبعث من شيء ولا يتحد بشيء وهذا من معاني الأحد ، فباعتبار ما يدلان عليه بمادتهما وصورتهما يجتمعان في التفرد بالصفة وبنفي الشركة ويفترقان في نسبة التفرد بالذات إلى الأحد وفي نسبة التفرد بالصفات إلى الواحد ومن هذا المعنى قوله تعالى في توحيد الذات بصفاته (وقال اللّه لا تَتَّخِذُوا إِلهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّما هُوَ إِلهٌ واحِدٌ) حيث اعتبروا التعدد الذي هو من أنحاء العدد ولو اعتبر الاتحاد لاقتضى المقام واللّه سبحانه أعلم أن يقال إنما هو إله واحد هذا ما ظهر لي واللّه سبحانه ورسوله وابن رسوله أعلم .

وأما أن بناء العدد من الواحد وليس الواحد من العدد فيحتمل أن المراد أن العدد يتألف منه أو من أمثاله ، فعلى الاحتمال الأول أن تكون مواد الأعداد بالتوليد منه أو بالتكرير في قوالب قوابل المراتب ، وعلى الثاني فمواده مظاهره في قوابل قوالب المراتب ، فالأول كالجزء للكل والثاني كالكلي في الجزئي ، وعلى كل تقدير فبين الواحد والعدد نسبة ما ولهذا نبهنا على هذا في قولنا ﴿ وقال اللّه لا تتخذوا إلهين اثنين إنما هو إله واحد ﴾ إلى آخره ، إلا أنه لما كان الواحد مصدرا للأعداد بمعنى أن الأعداد إنما تتألف من صفاته أو من تكرره . . إلخ .

وقوله (في الوجه الثاني من الوجهين اللذين يثبتان فيه تعالى أي يصح إطلاقهما عليه تعالى(وقول القائل إن ربنا عز وجل أحدي المعنى ، يعني به أنه لا ينقسم في وجود ولا عقل ولا وهم كذلك ربنا عز وجل) يراد من قوله (أحدي المعنى) في بيان معنى واحد أنه أحدي المعنى يعني به أنه لا ينقسم في وجود أي وجدان ولا عقل ولا وهم أن واحد

يستعمل في بعض معاني أحد الواقع في الكلام المثبت الابتدائي ، فإن هذا الكلام الذي فسر عليه السلام معنى الواحد بأنه الذي لا يقبل الانقسام في المحال الثلاثة مطلقا أنه أحدي المعنى لصحة استعماله بإرادة المستعمل له في هذا المعنى الذي هو أحد معاني أحد لأنهما إنما يفترقان إذا اجتمعا كما إذا قيل هو الواحد الأحد ، ووجوب تقديم الواحد في الذكر على الأحد فلا تقول الأحد الواحد لعموم الواحد وخصوص الأحد .

وأما ما نقلنا عن المحقق التفتازاني ما قاله في إعراب كلمة لا إله إلا الله فنظره فيه بيان معنى الاسم الكريم ونحن الباعث لنا على ما نقلنا بيان معنى الأحد إلا أن كلامه لما تضمن ما يفيد التوحيد الذي نطلبه نحن من لفظ أحد اقتضى ذكره واقتضى ذكره أن نشير إلى بعض بيان ما ظهر لنا منه .

فأقول : إن المفهوم سواء كان كليا أم شخصيا يصح أن يطلب به معرفة مدلول الاسم الكريم لأن المفهومات لا تجري على حريم القدم لأنها مدركات ، والقدم لا تطلب معرفته بما

تدركه الأفهام الحسيرة لأن المفهومات صفات الحوادث وكذا الكلية والجزئية فإنهما من صفات الحوادث ، والاسم الكريم مشتق على الأصح فهو اسم لذات متصفة بالألوهية أي الجامعة لجميع صفات القدس كالعزيز والقدوس ولجميع صفات الإضافة كالعليم والسميع والبصير ولجميع صفات الخلق كالخالق والرازق ، وإنما كان علما على المعبود عز وجل بالغلبة وليس موضوعا بإزاء الذات البحت وإلا لزم الاقتران المستلزم للحدوث سواء كان للخارجي للزوم الاقتران ووقوع التمييز الممتنع أم للذهني للزوم المدركية الممتنعة والإحاطة المستحيلة ، ووقوعه في لا إله إلا اللّه مفيد للتوحيد لأنه يدل على ذات ليس معها غيرها في كنه ولا صفة ولا رتبة ولا وصف ولا فعل ولا عبادة فلا تشتبه بشيء في تمييزها إلى تشخص ولا في تمام لتحتاج في تناوله إلى عموم ، إذ التشخص والعموم شيء غير الشيء يلزم من وجود كل منهما التعدد والتركيب ، فإذا أريد بالتشخص عدم الاشتباه في كل حال من أحوال الذكر لكل شيء من السوى وجودا أو وجدانا

في الخارج أو في جميع المشاعر وفي نفس الأمر لفظا أو غيره ، لا التمييز والتحديد بما يحويه الإمكان انتفى مطلق المفهوم الكلي حتى ما يفيده ضمير الشأن لأنه يفيد ما يستعمل في مقامه من خصوص وعموم فيما يجريان فيه ومن التقدس عن صفات الإمكان فيما يتنزه في نفسه أي نفس ضمير الشأن عن مطلق الإشارة الجبروتية العقلية والنفسية والحسية ، فلا كلي ولا جزئي فسقط اعتراض قيل الأول وقيل الثاني .

فعلى هذا لا فرق بين أن يراد من الضمير ضمير الشأن أو ضمير المعبود من جهة الكلية والجزئية وإنما أتى بأحد لنفي ما توهموا من الكثرة والتشبيه ووصف الإله بأوصاف ما سواه ، فهم وإن فهموا من ضمير الشأن ومن لوازم إثبات الشركاء والتشبيه معنى المفهوم الكلي أو الجزئي أو التشخص أو غيرها إلا أن الوحي الناطق بسورة التوحيد لا يريد إلا تجريد هو عن مطلق الإشارات المتضمنة لما يلزم منه ما يدخل في الإمكان مطلقا بكل اعتبار ولو في الوجدان ، ولأن أحد أوضح وأبين في دلالته على الوحدة والبساطة وعدم الاشتراك فيما يوهم

منافاة التوحيد ولأجل ذلك حمل على الاسم الكريم وإن كان في نفس الأمر يراد منه ما يراد من أحد وإن كان في الأصل اسما لذات وصفة إلا أنه غلب في الاستعمال حتى أخص من أحد ، ألا ترى أن الاسم الكريم لا يصح إطلاقه على غير المعبود بالحق عز وجل ولو جاز أن يدل على المفهوم الكلي ولو بالفرض أو الجزئي كذلك لصح إطلاقه على غير المعبود بالحق عز وجل ولو في بعض الأحوال ، ولا كذلك أحد إلا أنه إذا حمل على الاسم الكريم أفاد قطع الربط والنسب ونفي السوى .

وما توهمه بعضهم من أن أول السورة لا يفيد التوحيد وإنما يفيده آخرها غلط فاحش ، وأي توحيد أجل وأكمل مما أفاده أول السورة من التوحيد ، وأما آخرها فإنما أفاد التوحيد لأنه شارح لأولها ، فالصمد تفسير لأحد والصمد فسر بأنه لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد ، وذلك أن الاسم الكريم لشموله لجميع الأسماء كان أخص بالمعبود عز وجل من جميع الأسماء ، إذ لا يحيط بجميع الأسماء والصفات التي لها حظ في الكمال إلا الله المعبود سبحانه وتعالى فصلح

اختصاصه به لشموله لجميع الأسماء ، كذلك ولما كانت ذاته المقدسة عز وجل مع كونها تامة فوق التمام وكاملة فوق الكمال بسيطة متفردة بالوحدة الحقية لا يحتملها الإمكان ويستحيل فرضها فيه كان ما يكون مختصا به بحيث يكون أولى بالدلالة على صفته الدالة عليه بكمال الوحدة والبساطة والتجرد الذي يليق بحسب نهاية الإمكان بجلاله من جميع الأسماء ، وما كان كذلك يجب أن يكون أول الأسماء على التوحيد ولأجل ذلك اختص بكلمة التوحيد أعني (لا إله إلا اللّه) ، والواضع للغة عز وجل بما صنع ولو علم أن في الأسماء أخص منه به وأشمل منه بجهات التوحيد والتجريد لجعله في الكلمة التي ألفها للدلالة على توحيده ، وإنما حمل عليها أحد مع أنه أخص من أحد وأعم في شمول الأسماء والصفات لأن أحد أبين في الظاهر وأجلى في الدلالة على التوحيد من جهة حروف مادته ، وقد أشرنا قبل هذا أن الاسم الكريم وإن كان الإتيان به في السورة الشريفة مسبوقا بدعوى المشركين الألوهية لغيره عز وجل وذلك يلزم منه إرادة

المفهوم الكلي كما توهمه كثير من المتكلمين والمنطقيين وقد سبق ذكر بعض كلامهم ، إلا أن المتكلم عز وجل إنما ينطق وحيه بالحق الواقع المطابق للواقع لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وهو تعالى ينفي المفهومية والكلية عنه لأنهما من حدود خلقه وقد قال عز وجل ﴿ولا يحيطون به علما ﴾[1] ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾[2] فأمر نبيه صلي اللّه عليه وآله بما يعلم من الحق بأنه الواحد الفرد الذي ليس بمفهوم مدرك ولا بكلي ولا جزئي ولا بكل ولا جزء ولا بكثير ولا قليل ولا ينسب إليه شيء ولا ينسب إلى شيء ولا يرتبط به شيء ولا يرتبط بشيء ولا يجده من وجد غيره ولا يفقده من فقد غيره ، فقال : ﴿قل - يا محمد - هو اللّه أحد﴾ ، فأراد بقوله (اللّٰه)المتعين بذاته من غير تعيين سواء أريد بهو ضمير الشأن أم ضمير المعبود الذي وقع الخطاب في ذكر معرفته كما أشرنا إليه سابقا ولهذا قال عمار بن ياسر وقال أمير المؤمنين عليه السلام (اللّٰه معناه المعبود الذي يأله فيه الخلق و يؤله

(١) طه ١١٠
(٢) الشورى١١

إليه و اللّٰه هو المستور عن درك الأبصار المحجوب عن الأوهام و الخطرات)[1] .

وقال الباقر عليه السلام (اللّٰه معناه المعبود الذي أله الخلق عن درك ماهيته و الإحاطة بكيفيته) و يقول العرب أله الرجل إذا تحير في الشي ء فلم يحط به علما و وله إذا فزع إلى شي ء مما يحذره و يخافه فالإله هو المستور عن حواس الخلق)[2] .

فصرح هذان الخبران وغيرهما بأن اللّٰه يطلق على المعبود الذي لا يحاط بكنهه ولا يعرف معنى صفته ، مع أن المستفاد من ظاهرهما أن الضمير ضمير الشأن ، وظاهر قول الباقر عليه السلام في قول اللّٰه تبارك و تعالى ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ قال قُلْ أي أظهر ما أوحينا إليك و نبأناك به بتأليف الحروف التي قرأناها لك ليهتدي بها من ألقى السمع و هو شهيد و هو اسم مكنى مشار إلى غائب فالهاء تنبيه على معنى ثابت و الواو إشارة إلى الغائب عن الحواس كما أن قولك هذا إشارة إلى الشاهد عند الحواس و ذلك أن الكفار نبهوا عن آلهتهم بحرف

(١) التوحيد ص : ٨٩
(٢) التوحيد ٨٨

إشارة الشاهد المدرك فقالوا هذه آلهتنا المحسوسة المدركة بالأبصار فأشر أنت يا محمد إلى إلهك الذي تدعو إليه حتى نراه و ندركه و لا نأله فيه فأنزل الله تبارك و تعالى قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ فالهاء تثبيت للثابت و الواو إشارة إلى الغائب عن درك الأبصار و لمس الحواس و أنه تعالى عن ذلك بل هو مدرك الأبصار و مبدع الحواس) [1] أن الضمير عائد إلى الإله المعبود بالحق ومع هذا لا يختلف المعنى المقصود منه باختلاف الضمير كما ذكرنا مكررا ، فالأحد توضيح لمعنى اللّه ، والصمد يراد منه توضيح وبيان لجميع ما يراد من معاني أحد واختلاف تفسيره في الأخبار لاختلاف معاني ما يراد به من معاني أحد .

قال الباقر عليه السلام وحدثني أبي زين العابدين عن أبيه الحسين بن علي عليهم السلام أنه قال (الصمد الذي لا جوف له ، والصمد الذي قد انتهى سؤدده ، والصمد الذي لا يأكل ولا يشرب ، والصمد الذي لا ينام ، والصمد الدائم الذي لم يزل ولا يزال)[2] .

---

(١) التوحيد ٩٠

(٢) معاني الأخبار ٧

قوله عليه السلام (الذي لا جوف له) يراد منه أنه لا مدخل فيه لأن كل ما سواه كرة مجوفة لأن كل مفعول يدور على فعله تعالى وفعله نقطة يدور المفعول عليها دورة حقيقية كما تدور أشعة السراج عليه إذ كل جزء من الأشعة يدور على وجهه من شعلة السراج ، فالجزء قائم بحرارة وجهه التي هي رأس من مس النار لدهن السراج قيام صدور وقائم باستنارة وجهه التي هي وجهه من الشعلة المرئية من السراج قيام تحقق أي قياما ركنيا ، وهذا القيام من الجهتين هو كون ذلك الجزء كرة مجوفة من اعتبارين ، اعتبار قيام الصدور واعتبار القيام الركني ، وفعل ذلك الجزء صمد بالنسبة إلى الجزء المتقوم به ، وهذا الفعل وجه من الفعل الكلي ، والفعل الكلي صمد بالنسبة إلى المفاعيل الصادرة عنه وكرة بالنسبة إلى نفسه لأنه تعالى أحدث الفعل بنفسه أي بنفس ذلك الفعل ، فهو كرة بلا كيف والمعبود عز وجل صمد بلا كيف وليس كصمدية الفعل بالنسبة إلى المفعول لاشتراكهما في المصنوعية والإمكان وإن اختلفا في الشدة والضعف والمعبود عز وجل له المثل الأعلى

فلا يشبهه شيء في شيء ولا يقاس على شيء في شيء ولا يعرف بشيء وكل شيء يدل عليه ﴿ سبحان ربك رب العزة عما يصفون ﴾ وهو تلويح إلى المعنى المذكور .

وقوله عليه السلام (الصمد الذي قد انتهى سؤدده) بضم أوله وبعده همزة ساكنة السيادة وهي العزة والجلالة ، يعني أن عزته وجلالته لا تحتمل الزيادة ، ولو جاز فرض شريك له تعالى لاحتمل الزيادة ، وكذا لو جاز فرض مدانٍ له تعالى من فحوى قوله تعالى ﴿ولعلى بعضهم على بعض﴾ ، وعبر عن عدم إمكان المساوي والمداني بانتهاء إذ لا نهاية لسؤدده وراء ما لا يتناهى بما لا يتناهى إذ لو أمكن فرض المساوي والمداني أمكن فرض التفرد بالزيادة عن تلك النسبتين هذا بمقتضى المجادلة بالتي هي أحسن ، وأما مقتضى الحكمة بأن يقال أن إمكان فرض المساوي والمداني ممتنع في غير الإمكان إلا أنه تعالى رب العزة والجلالة وهذا إشارة إلى قوله ﴿ سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين ﴾ .

وقوله عليه السلام ((والصمد الذي لا يأكل ولا يشرب)) يلحن به للمتعلمين من شيعته الذين علمهم سيدهم علي بن محمد الهادي عليه وعلى آبائه وأبنائه الطاهرين السلام بقوله في الزيارة الجامعة الكبيرة (محقق لما حققتم مبطل لما أبطلتم) في قوله (من أراد اللّه بدأ بكم ومن وحده قبل عنكم ومن قصده توجه بكم) [1] .

قوله عليه السلام (والصمد الذي لا ينام) صرح بعدم غفلته عن خلقه من قوله تعالى ﴿وما كنا عن الخلق غافلين﴾[2] ، والنوم في الممكن إذا تعبت النفس من معاناة تدبير الغذاء ومعاناة الأعمال والحركات اجتمعت في القلب لتستريح من تعب تدبيرها لأحوال البدن وغذائه وشئونه المتعلقة بأحوال نفسه وشؤونها وهو سبحانه وتعالى لا يمسه لغوب ولا يلحقه تكلف بل هو تعالى في حال الفعل وعدم الفعل حالة واحدة ولا يتغير بشيء ولا يغيره شيء ولا تختلف عليه الأحوال إذ ليس فعله كفعل أحد من خلقه ، ولا يتغير بشيء ولا يغيره

(١) الزيارة الجامعة الكبيرة
(٢) المؤمنون ١٧

شيء ولا تختلف عليه الأحوال إذ ليس فعله كفعل أحد من خلقه وإنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون ولا كاف ولا نون وإنما هو فعال لما يشاء ومشيئته وإرادته لا غير ذلك وما أمره إلا كلمح البصر أو هو أقرب وما كان سبحانه عن الخلق بغافل ، وآية ذلك كالسراج فإنه غير غافل عن شيء من الأشعة إذ لو غفل عن شيء لم يوجد لأن من جاز عليه أن يغفل عن شيء جاز أن يغفل عن كل شيء كما هو لازم للمكن المحصور ، وأيضا النوم حالة غير اليقظة ومن ينام فأحواله مختلفة ، والصمد هو ذو الحالة الواحدة وهو تصريح بالوحدة المطلقة .

وقوله عليه السلام (والصمد الدائم الذي لم يزل ولا يزال) بفتح الزاي لم يزل بقرينة لا يزال ، أي لم يزل دائما ولا يزال أي هو الدائم أزلا وأبدا ، ويجوز بضم الزاي أي الصمد هو الدائم الذي لم يتغير دوامه ولم يحل وهو معنى عدم تغير حاله أزلا وأبدا لأنه صمد وصمد لأنه أحد .

وقال الباقر عليه السلام (كان محمد بن الحنفية يقول الصمد

القائم بنفسه الغني عن غيره)[1] وهو معنى أحد إذ ما هو قائم بغيره كرة مجوفة وهو التلويح السابق بأن الصمد الذي لا جوف له ، وهو من اللحن للمتعلمين الذين طعامهم من مطر الماء الذي جعل منه كل شيء حي حيث أمر بالنظر إليه كما قال تعالى ﴿فَلْيَنْظُرِ الإنسانُ --أي المتعلم -إلى طعامِهِ﴾[2] والذين شرابهم من اللبن كما قال تعالى﴿ من بين فَرْثٍ ودمٍ لبناً خالصاً سائغاً للشاربين ﴾[3] وأطعمهم وسقاهم من تعليمه (من أراد اللّه بدأ بكم ومن وحده قبل عنكم ومن قصده توجه بكم)[4] .

وقال غيره (الصمد المتعالي عن الكون والفساد)[5] لأن الكون كثرة وامتزاج ، والفساد تفرق واحتياج .

وقال (الصمد الذي لا يوصف بالتغاير)[6] لأن التغاير كثرة وائتلاف وتناف واختلاف .

---

(١) التوحيد ٣٩
(٢) عبس
(٣) النحل ٦٦
(٤) الزيارة الجامعة الكبيرة
(٥) ،(٦) التوحيد ٩٣

وقال الباقر عليه السلام (الصمد السيد المطاع الذي ليس فوقه آمر ولا ناه) [1] ويشير به إلى أنه الذي قد انتهى سؤدده وجلالته فهو أحد في عزته لا يساوى ولا يدانى كما أشرنا إليه سابقا ، أي لا آمر إلا هو ولا ناه غيره ، والمطاع الحق صمد يدور على أمره المأمورون وعلى نهيه المنهيون ، ولو كان مأمورا ومنهيا تعالى شأنه لغيره كان كرة مجوفة لوّح لمن شاء إلى ذلك أنه صمد لأنه أحد .

وسئل علي بن الحسين زين العابدين عليهما السلام عن الصمد فقال (الصمد الذي لا شريك له ولا يؤوده حفظ شيء ولا يعزب عنه شيء) [2] .

من له شريك في ذاته بالضدية كان ذا جهتين جهة ذاته بها تميز وجهة ضده بها يشترك وما كان كذلك كان يدور على جهة الاشتراك فلا يكون أحدا ولا يكون صمدا ، ومن له شريك في صفاته كان متصفا بجهة الاشتراك محتاجا إلى صفة غيره ، فلا يكون أحدا من شورك في صفته لأنه قد

(١) التوحيد ٩٣
(٢) التوحيد ٩٣

اتصف بصفة غيره أو بما يصلح لغيره فتجري عليه الشركة والتركيب والاحتياج .

وإذا كان جميع الأشياء لا قوام لها إلا بالمدد والإمداد لأنها إنما تتقوم بموادها قيام تحقق ، وموادها من شعاع أمره المفعولي وهو المدد ، وبإمدادها وهو تقومها بفعله قيام صدور ، وتقومها بفعله في سبع مراتب تقومت أكوانها بمشيئته وأعيانها بإرادته وهيئاتها بقدره ونظامها بقضائه وظهوراتها في مراتب أكوانها بإذنه ووقت ظهوراتها في كل رتبة من مراتب أكوانها ابتداء وانتهاء وبقاء بتأجيله وإثبات صور أكوان مراتبها بكتابه ، كل من حفظ جميع الأشياء لا يؤوده ، وآية ذلك ما ضربه اللّه تعالى من خلق السراج وأشعته فإن كل شيء منها قد تقوم بمادته من شعاع أشعته تقوم تحقق وبحرارة النار الكامنة في غيبه تقوم صدور .

وأيضا كما لا يؤوده حفظ شيء منها لا يعزب عنه شيء منها لما ذكرنا من احتياج كل شيء في جميع أنحاء وجوده وتحققه في ذاته وفي كل شيء من صفاته وأحواله وأفعاله إلى

مدده وإمداده كما أشرنا إليه ، وكيف يؤوده أي يثقله حفظ شيء أو يعزب عنه والثقل والعزوب من جملة مصنوعاته التي هي أثر مقتضى ذاته كما ترى أن السراج لا يؤوده حفظ شيء من أشعته ولا يعزب عنه شيء منها والسراج والأشعة آية ذلك ، ولو جاز أن يؤوده حفظ شيء أو يعزب عنه شيء لما كان أحدا لأن ذلك المثقل والعازب له صانع آخر قديم لا يؤوده حفظه ولا يعزب عنه فلا يكون من له ضد أو ند أحدا ولا صمدا كما ذكرنا في الإشارة وفي التلويح من أن من لغيره ذكر ما في حالة ما لا يكون أحدا ولا صمدا لأنه كرة مجوفة بذلك الذكر والأحد المتفرد بذاته وصفاته وأفعاله وعبادته عن كل ما سواه وهو الصمد .

وقال زين العابدين علي بن الحسين عليهما السلام (الصمد الذي إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون ، والصمد الذي أبدع الأشياء فخلقها أضدادا وأشكالا وأزواجا وتفرد بالوحدة بلا ضد ولا شكل ولا مثل ولا ند)[1] . يعني أن الذي

(١) التوحيد ٩٣

إذا أراد شيئا قال له كن فيكون من غير تكلف ولا احتيال ولا لغوب ولا امتهان وهو الصمد إذ لو لحقه من إرادته للشيء حال كان متحولا عن حاله الأول فلا يكون صمدا فلا يكون أحدا ، ومن أبدع الأشياء واخترعها أضدادا وأشكالا مختلفة وأزواجا متشابهة إبانة لها من شبهه ليعلم أن لا ضد له ولا شكل ولا شبه ولا ند في ذاته ولا في أفعاله ولا في ملكه ولا في صفاته فهو الأحد الصمد إذ لو اتصف بشيء مما خلقها لعرف به كما عرف المصنوع به فلم يكن أحدا صمدا كما لم يكن المصنوع أحدا صمدا .

وعن الصادق جعفر بن محمد عن أبيه الباقر عن أبيه عليهم السلام أن أهل البصرة كتبوا إلى الحسين بن علي عليهما السلام يسألونه عن الصمد فكتب إليهم (بسم الله الرحمن الرحيم أما بعد فلا تخوضوا في القرآن و لا تجادلوا فيه و لا تتكلموا فيه بغير علم فقد سمعت جدي رسول الله ص يقول من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار و إن الله سبحانه قد فسر الصمد فقال اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ ثم

فسره فقال لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ لَمْ يَلِدْ لم يخرج منه شي ء كثيف كالولد و سائر الأشياء الكثيفة التي تخرج من المخلوقين و لا شي ء لطيف كالنفس و لا يتشعب منه البدوات كالسنة و النوم و الخطرة و الهم و الحزن و البهجة و الضحك و البكاء و الخوف و الرجاء و الرغبة و السأمة و الجوع و الشبع تعالى أن يخرج من شي ء و أن يتولد منه شي ء كثيف أو لطيف وَلَمْ يُولَدْ لم يتولد من شي ء و لم يخرج من شيء كما يخرج الأشياء الكثيفة من عناصرها كالشيءمن الشيء و الدابة من الدابة و النبات من الأرض و الماء من الينابيع و الثمار من الأشجار و لا كما يخرج الأشياء اللطيفة من مراكزها كالبصر من العين و السمع من الأذن و الشم من الأنف و الذوق من الفم و الكلام من اللسان و المعرفة و التميز من القلب و كالنار من الحجر لا بل هو الله الصمد الذي لا من شي ء و لا في شي ء و لا على شي ء مبدع الأشياء و خالقها و منشئ الأشياء بقدرته يتلاشى ما خلق للفناء بمشيته و يبقى ما خلق للبقاء بعلمه فذلكم الله الصمد الذي لم يلد و لم يولد

عالم الغيب و الشهادة الكبير المتعال و لم يكن له كفوا أحد)[1] .

قوله عليه السلام (وإن الله سبحانه قد فسر الصمد) أي بينه وأوضحه وهذا المعنى إنما يصح في الثاني أي في قوله (ثم فسرهفقال لم يلد ولم يولد . . إلخ) ، وأما الأول أي قوله عليه السلام (إن الله سبحانه قد فسر الصمد فقال الله أحد الله الصمد) فإن الصمد هو تفسير لأحد وهو أي أحد تفسير للمعنى المراد من الله كما أشرنا إليه في التلويح والإشارة من أن المراد من الاسم الكريم على فرض كون هو ضمير الشأن أو ضمير المعبود بالحق سبحانه هو المعنى الذي يدل عليه أحد بظاهره وباطنه ، إلا أن أحد لما كان من جهة لفظه أدل على التوحيد والتجريد والتفريد من الاسم الكريم وإن كان في نفس الأمر هو أخص من الأحد والأخص أدل على التوحيد والتفريد من حيث المعنى وما بالمعنى أخص وأدل مما باللفظ إلا أن اللفظ إذا دل كان أظهر دلالة فلذا حمل على الاسم الكريم ، والاسم الكريم لما تفرد عن سائر الأسماء بسعة شموله لمعاني

(١) التوحيد ٩٠

الكمالات حتى اعتنى باستعماله المشركون لآلهتهم حمل عليه الصمد الدال بلفظه على الوحدة وعدم قبوله للقسمة وألا مدخل فيه وعدم احتياجه إلى شيء وعدم استغناء شيء عنه في شيء في حال من الأحوال وقيامه بنفسه وعدم قيام غيره بدونه في حال وأمثال هذه المعاني لظهور دلالة مادته عليها وإن كان الاسم الكريم أدل عليها من جهة المعنى ، ففي القول الأول لا يكون الصمد مفسرا بشيء بل هو تفسير وتبيين لما خفي في الاسم الكريم وفي أحد وأبهم من المعاني التي لوحنا بها وأشرنا إليها ، نعم في القول الثاني هو مفسر بقوله لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد ، وإنما جعله عليه السلام مفسرا في القول الأول مع أن ظاهر حقه وباطنه أن يكون تفسيرا لما قبله لأنه في نفس الأمر مفسر بما قبله كما هو مفسر بما بعده ، إذ لولا أنه يراد منه ما يراد مما قبله لفسر بما لا يصلح أن يوصف به القديم عز وجل كالمصمت والمقصود في جهة وبذاته وأمثال هذه مما لا يجوز على المعبود عز وجل فصح بمثل هذا اللحاظ أن يكون مفسرا بما قبله كما فسر بما بعده وأن المراد من قوله (قد

فسر الصمد) أي قد ذكره ليفسره ثم فسره بقوله ثم فسره . . إلخ .

وقوله عليه السلام (ولا تنشعب منه البدوات) أي ما يبدو منه ، يعني ما يظهر ويبرز منه كالسِّنة بكسر السين وهي النعاس وهو الفتور الذي يتقدم النوم ، وقوله(والبهجة) وفيه تصريح بالرد على من قال أنه عز وجل أشد الأشياء بهجة وسرورا بكمال ذاته لعدم تناهي رضاه بما يحب لذاته من ذاته كما أشار إليه ملا صدرا الشيرازي في كتابه الأسفار وغيره ومن شاركه في هذا الرأي الباطل ممن تقدم عليه ومن تأخر منه ، إذ لو جاز عليه شيء من هذه الستة عشر من هذه البدوات وأمثالها لما جاز أن يقول أنه تعالى لم يلد لصدق الولادة على من يخرج منه شيء من هذه الستة عشر كما تصدق الولادة على من يخرج منه شيء كثيف كالولد وكسائر الأشياء الكثيفة التي تخرج من المخلوقين .

وقوله (ولم يولد) يريد به عليه السلام معنى ما أراده من (لم يلد) كما لا يكون منه شيء كذلك هو تعالى لم يكن من شيء أي لم يخرج من شيء كما تخرج الأشياء الكثيفة من

عناصرها لأن الشيء الكثيف إذا خرج من كثيف إنما يخرج منه لأنه خلق منه ولذا أخبر عليه السلام أنها عناصر وأصول للخارجة منه ومثل بأشياء يفهم منها كل الفروع من أصولها كالشيء من الشيء ، كالنبات من الأرض والخاتم من الفضة وكالدابة من الدابة أن الولد يتكون من نطفة تخرج من بين صلب أبيه من أربعة أشياء العظم والمخ والعصب والعروق ومن ترائب أمه أربعة أشياء اللحم والدم والجلد والشعر وستة من اللّه النفس والحواس الخمس فالأمور الثمانية خرجت من عناصرها الأربعة في الأب والأم .

وكالنبات من الأرض فإنه إذا وقع المطر انحل جزءان منه بجزء من النار وجزء من الهواء وجزء من التراب والكل في الأرض ، ولهذا كانت كثيفة لتركيبها من الثلاثة العناصر فكانت الأجزاء الخمسة نباتا عناصره التي تولد منها في الأرض كما ذكرنا .

وكالماء النابع من الينابيع فإن الينابيع هي أصل هذا النابع إذ المراد من الينابيع الماء المسلوك في الأرض لأنه أصله والعنصر هو الأصل كما قال تعالى ﴿فسلكه ينابيع في الأرض﴾[1] .

(١) الزمر ٢١

وكالثمار من الأشجار فإن أصل الثمرة الشجرة لا الغذاء الذي تجذبه العروق لأن الذي تجذبه العروق شيء واحد وهو ماء مشاكل انحل به التراب ، والمراد بالمشاكلة مساواة أجزائهما في الوزن بالقدر الذي يحصل به الاعتدال في الطبائع وهو واحد في النخل والرمان والعنب ، وشجرة العنب إذا وصل إليها الغذاء كانت أصل العنب ، وشجرة الرمان إذا وصل إليها ذلك الغذاء كانت أصل الرمان ، والنخلة إذا وصل إليها الغذاء كانت أصل الرطب ، فالعنصر القريب للثمرة هو الشجرة .

وقوله عليه السلام (ولا كما تخرج الأشياء اللطيفة من مراكزها) يعني أنه تعالى لا يخرج من شيء كما تخرج الأشياء اللطيفة من مراكزها كالبصر من العين ، فإن البصر سواء قلنا أنه بخروج الشعاع أم بالانطباع أم بالحكاية بأن تكون رطوبة العين تحكي صورة المرئي أم بأن تدرك النفس صورة ملكوتية تشابه الصورة المحسوسة خارج من العين فهي مركز .

والسمع من الأذن فإن السمع الذي هو إدراك المسموعات من الأصوات إنما هو قوة من الروح البخاري الذي هو النفس

تدرك الصوت الذي يقرع الجلد الرقيق المنشور على خرق الأذن فيختلف القرع باختلاف الحروف فإن من الحروف ما يخرج عند القرع وهو الذي يقطع النفس عند خروجه إذا نطقت به ساكنا مثل الميم واللام تقول إم إل ، ومنها ما يخرج عند القلع إذا أجريت النفس بعد قطعه كحروف القلقلة مثل القاف والطاء تقول إق وإط فيخرج الحرف من مخرجه عند إجراء النفس بعد قطعه ، ومنها ما يخرج عند ضغط النفس كالشين والسين فإنه يخرج عند تضييق النفس تقول إش إس ، فتميز الروح الحاسة الحروف باختلاف القرع والقلع والضغط في مادة الصوت وهيئته ، فالإدراك يخرج من الدماغ إلى خرق الأذن ليميز الصوت إذا ضربت الحروف طبل الأذن يتميز بينها بأصواتها الواقعة على ذلك الجلد الرقيق الشبيه بالطبل فيخرج من الدماغ إلى الجلد المضروب على ذلك الخرق فكانت تلك الأذن مركزا لذلك الحاس ، فقوله عليه السلام (ولا كما تخرج الأشياء اللطيفة من مراكزها) يدل على أن الحاس هو القوة البخارية لا أن المدرك للأمور المحسوسة هو النفس والمدرَك بفتح

الراء صورة ملكوتية تشابه هذه الصور المحسوسة فتدرك النفس المحسوسة بإدراك نظائرها الملكوتية كما توهمه الملا صدرا الشيرازي إذ لو كان المدرِك بكسر الراء هو النفس لم يحسن أن يقال أن الأذن مركز للنفس ولأن إدراكها يخرج من الأذن لأن المادي لا يكون مركزا للمجرد ، وكذلك الشم من الأنف والذوق من الفم والكلام من اللسان والمعرفة والتمييز من القلب كلها مثل السمع من الأذن من كونها لها مصادر وقوى تنشأ منها وتخرج من مراكزها الظاهرة .

وقوله عليه السلام (وكالنار من الحجر) يعني أن مخرج النار من الحجر كمخرج الشم من الأنف من كون الحجر مركزا للنار من جهة الخروج كما أن الأنف مركزا للشم من جهة الخروج ، ولما لم يكن للنار مصدر غير الحجر ، وغيره من المذكورات كالشم والكلام لها مصادر غير مراكزها لكنها متساوية من حيث المخرج والمركز كرر كاف التشبيه للفرق بينها وبين النار في المصدر والمركز ، وإنما جعلت مواضع مخارجها مراكزها لدوران إدراكاتها على خروجها من هذه المواضع فلذا كانت تدور على

هذه المواضع في تحققها .

وقوله عليه السلام (أي لا يتولد من شيء بل هو اللّه الصمد) يعني الذي لا من شيء ولا منه شيء بدئ ولا في شيء حل ولا على شيء حمل ، مبدع الأشياء من كل من سواه بقدرته ، ((يتلاشى ما خلق للفناء بمشيئته)) لذلك (ويبقى ما خلق للبقاء بعلمه) أي بما شاء من إبقائه وأراد .

وروى الصدوق في توحيده قال : قال وهب بن وهب القرشي سمعت الصادق عليه السلام يقول (قدم وفد من أهل فلسطين على الباقر عليه السلام فسألوه عن مسائل فأجابهم ثم سألوه عن الصمد فقال تفسيره فيه الصمد خمسة أحرف فالألف دليل على إنيته و هو قوله عز و جل شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلهَ إِلَّا هُوَ و ذلك تنبيه و إشارة إلى الغائب عن درك الحواس و اللام دليل على إلهيته بأنه هو اللّٰه و الألف و اللام مدغمان لا يظهران على اللسان و لا يقعان في السمع و يظهران في الكتابة دليلان على أن إلهيته بلطفه خافية لا تدرك بالحواس و لا تقع في لسان واصف و لا أذن سامع لأن تفسير الإله هو الذي أله

الخلق عن درك ماهيته و كيفيته بحس أو بوهم لا بل هو مبدع الأوهام و خالق الحواس و إنما يظهر ذلك عند الكتابة دليل على أن الله سبحانه أظهر ربوبيته في إبداع الخلق و أرواحهم اللطيفة في أجسادهم الكثيفة فإذا نظر عبد إلى نفسه لم ير روحه كما أن لام الصمد لا تتبين و لا تدخل في حاسة من الحواس الخمس فإذا نظر إلى الكتابة ظهر له ما خفي و لطف فمتى تفكر العبد في ماهية البارئ و كيفيته أله فيه و تحير و لم تحط فكرته بشي ء يتصور له لأنه عز و جل خالق الصور فإذا نظر إلى خلقه ثبت له أنه عز و جل خالقهم و مركب أرواحهم في أجسادهم و أما الصاد فدليل على أنه عز و جل صادق و قوله صدق و كلامه صدق و دعا عباده إلى اتباع الصدق بالصدق و وعد بالصدق دار الصدق و أما الميم فدليل على ملكه و أنه الملك الحق لم يزل و لا يزال و لا يزول ملكه و أما الدال فدليل على دوام ملكه و أنه عز و جل دائم تعالى عن الكون و الزوال بل هو عز و جل يكون الكائنات الذي كان بتكوينه كل كائن ثم قال ع لو وجدت لعلمي الذي آتاني الله عز و جل حملة

لنشرت التوحيد و الإسلام و الإيمان و الدين و الشرائع من الصمد و كيف لي بذلك و لم يجد جدي أمير المؤمنين ع حملة لعلمه حتى كان يتنفس الصعداء و يقول على المنبر سلوني قبل أن تفقدوني فإن بين الجوانح مني علما جما هاه هاه ألا لا أجد من يحمله ألا و إني عليكم من الله الحجة البالغة فلا تتولوا قوما غضب الله عليهم قد يئسوا من الآخرة كما يئس الكفار من أصحاب القبور ثم قال الباقر ع الحمد لله الذي من علينا و وفقنا لعبادته الأحد الصمد الذي لم يلد و لم يولد و لم يكن له كفوا أحد و جنبنا عبادة الأوثان حمدا سرمدا و شكرا واصبا و قوله عز و جل لَمْ يَلِدْ وَ لَمْ يُولَدْ يقول لم يلد عز و جل فيكون له ولد يرثه و لم يولد فيكون له والد يشركه في ربوبيته و ملكه وَ لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ فيعاونه في سلطانه)[1] .

أقول : قوله عليه السلام (تفسيره الصمد فيه) ليس خاصا بالصمد بل كل كلمات اللّه عز وجل على هذا النحو ، وكما

(١) التوحيد ٩١

أن الصمد للولي المطلق إذا شاء أن يخرج كلما يحتاج إليه الخلق من لفظه على نحو أشار إليه كذلك سائر كلمات اللّه للولي المطلق أن يخرج من كل كلمة كلما يحتاج إليه الخلق كما سمعت من تفسير أمير المؤمنين عليه السلام لابن عباس في باء بسم اللّه من أول الليل إلى آخره ثم قال عليه السلام (لو طال الليل لأطلنا) ، وقال عليه السلام ما معناه (لو شئت لأوقرت سبعين بغلا أو جملا من تفسير بسم اللّه الرحمن الرحيم) .

وقوله عليه السلام (تفسيره فيه) يعني في لفظه ونقشه يعني أن ما يراد من الصمد بعد ما وصف الاسم الكريم بأحد لبيان معناه المراد منه في الرد على من قالوا لرسول اللّه صلى اللّه عليه وآله هذه آلهتنا المحسوسة المدركة بالأبصار فأشر أنت يا محمد إلى إلهك الذي تدعو إليه فقال تعالى ردا عليهم(قل - يا محمد أن الذي يشار إليه لا يصح أن يكون إلها وأن الذي أدعو إليه -اللّه أحد) منزه عن الإشارة والإحساس والإدراك لا يرتبط بشيء ولا يرتبط به شيء وليس في جهة وجهة ولا حيث ولا لم ولا شيء يصح في شيء من خلقه ولما كانت

المعاني التي يريدها من لفظ أحد تخفى عليهم قال (اللّه الصمد) يعني أن معنى أحد هو الصمد الذي ليس شيء ما يوهم شيئا من صفات الخلائق مطلقا فلما كانت تلك المرادات قد تخفى على كثير من الناس بمعنى أنهم لا يفهمونها من لفظ الصمد لأن الصمد ما يفهمون منه إلا ما دلت عليه لغتهم بيّنها لهم بعبارة أجلى من لفظة الصمد ، فقال مرادي من الصمد لم يلد أي لم يخرج منه شيء بكل اعتبار وبكل معنى على ما بينه الحسين بن علي عليهما السلام كما تقدم ، ولم يولد أي لم يخرج من شيء على نحو ما تقدم ، ثم عمم وأطلق في البيان فقال معنى الصمد الذي نريده هنا أنه لم يكن له كفوا أحد يعني لم يكن له كفوا شيء في شيء من كل شيء ، والباقر صلوات اللّه عليه بين ذلك وأشار إليه بيان قوله (تفسيره فيه . .إلخ) فأشار بأن الألف دليلا على إنيته وليس في الحروفإلا ألف واحد فنفى عليه السلام بكون الألف دليل على إنيته إنية كل من سواه بمعنى أنه ليس من الأشياء إنية إلا ما اخترع له واشتق من فعله تعالى له من الإنية ولأجل هذا قلنا أنه لا إله إلا هو في ذاته ، وأشار بأن اللام دليل على إلهيته فنفى بإثبات إلهيته إلهية ما سواه إذ لو كان

لغيره إلهية لما حسن أن يقال أن اللام دليل على إلهيته إلا على جهة المشاركة ، فكما تدل على إلهيته تدل على إلهية غيره والدلالة غير المحضة لا تكون مميزة فلا تكون مع المشاركة دالة على النوع وأفراد النوع متساوية في الاتصاف النوعي ولا نوع للقديم فلا مشاركة في ما ينسب إليه ، فبدلالة اللام على الإلهية الحقيقية تنتفي إلهية كل ما سواه .

إلى هذا الحد وجدنا من هذه الرسالة المباركة نفع اللّه بها المؤمنين والمؤمنات بحق محمد وأهل بيته الطيبين الطاهرين صلوات اللّه عليهم أجمعين ولعنة اللّه على أعدائهم إلى قيام يوم الدين آمين يا رب العالمين .